

فيه

١- نظراتٌ منهجيّةٌ في ترتيبِ مصادرِ تخريجِ الحديثِ

٢- ضوابطُ عزوِ الحديثِ النّبويِّ

تأليفُ

عمرو عبد العظيمِ الحوينيّ



الخزانةُ الأندلسيّةُ


المديهش
@IBRAHIM_ALMDEHESH


قناة إبراهيم المديهش العلمية



فيه

١- نظرات منهجية في ترتيب مصادر تخريج الحديث

٢- ضوابط عزو الحديث النبوي

تأليف

عمرو بن عبد العظيم الحويني

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الحويني، عمرو عبد العظيم

صيانة عمل المخرج./ عمرو عبد العظيم الحويني - ط١. - الرياض، ١٤٤٤هـ.

١٩٢ص؛ ٢٤ سم

ردمك: ١ - ٢٦٣٣ - ٠٤ - ٦٠٣ - ٩٧٨

١ - الحديث - تخريج

أ - العنوان

ديوي ٢٣٧ ١١٣٠/ ١٤٤٤

رقم الإيداع: ١١٣٠/١٤٤٤ ردمك: ١-٢٦٣٣-٠٤-٦٠٣-٩٧٨

الطبعة الأولى

١٤٤٤هـ - ٢٠٢٢م



المملكة العربية السعودية - الرياض

جوال: ٠٠٩٦٦٥٩٣٦٩٢٢٦٤

تويتر: @endweeh

بسم الله الرحمن الرحيم

توطئة

الحمد للَّه ذي الطَّوْل والآلاء، وصلى اللَّه على سيِّدنا محمد خاتِم الرسل والأنبياء، وعلى آله وصحابته الأتقياء.

وبعدُ،

فإنَّ شرف المطلوب بشرف نتائجه، وعِظم خطره بكثرة منافعه، وبحسب منافعه تجب العناية به، وعلى قدر العناية به يكون اجتناء ثمرته.

ومن أعظمِ الأمور خطرًا وقدرًا، وأعمِّها نفعًا ورِفدًا، علمُ حديث رسول اللَّه ﷺ، وما يلحقُ به.

نقل ابن أبي أُصَيْبِعة في ترجمة موفق الدين أبي محمد عبد اللطيف بن يوسف بن محمد، المعروف بابن اللباد الموصلي، أنه قال: «اعلم أن العلوم تغور ثم تفور في زمانٍ، بمنزلة النبات أو عيون المياه، وتنتقل من قومٍ إلى قومٍ، ومِن صُقعٍ إلى صُقعٍ»[١].

فقد يزهو عِلم في وقتٍ دون وقت، وفي مكانٍ دون مكانٍ، وقد يأفُل نجم عِلم في وقتٍ ويطلع في آخر، وفي مكان ويشع في آخر، وهذا مشاهَد.

---

(١) «عيون الأنباء في طبقات الأطباء» (ص٦٩٢ ط مكتبة الحياة).

وعلم الحديث من العلوم التي يصدُق عليها هذا القول، فقد أفل نجمه زمنًا حتى فار وسطع نجمه رُوَيدًا رُويدًا على يد جماعة من المتأخرين إلى أن بدأ الاشتغال به على الصورة التي نراها الآن.

ومن التآليف التي بدأ المعاصرون الكتابة والتصنيف فيها: عِلمُ تخريج الحديث.

بدأ اهتمامي بطرق تخريج الحديث وما يلحق به منذ عِدَّة أعوام، عندما طُلِب مني تدريسها، فبدأتُ أجمع ما كُتب فيها، فلاحظتُ أنَّ كُلَّ مَن كتب في هذا الباب من المعاصرين أهمل التكلُّم في مسألة «ضوابط عزو الحديث النبوي»، فبدأتُ أُقيِّد كل ما أقفُ عليه مما يصلُح أن يكون ضابطًا، حتى اجتمع لديَّ مادة كتابٍ، طُبِع فيما بعد مع الاعتناء بكتب الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ، على وجه الخصوص، بعنوان «مِن ضوابط عزو الحديث النبوي، الشيخ الألباني أنموذجًا».

وأثناء كتابة هذا البحث ظهر أمامي مسألة هي من الأهمية بمكانٍ، وهي ترتيب المصادر الحديثية عند التخريج منها، ومقصدي بـ «التخريج» هنا: عزو الحديث إلى مصادره المُسنَدة، وهو المشهور في معناه عند المتأخرين.

حملني على الاهتمام بها اختلاف أنظار المُخرِّجين في ترتيب المصادر، فمنهم من يبدأ بذكر المصادر حسب الترتيب الزمني لوَفَيات مُؤلِّفيها، ومنهم من يبدأ بالمصادر الحديثية التي اهتمت بجمع الصحيح.

وغرضي من هذا الجمع تنبيه المُخرِّج عن اعتقاد خطأ ووهم أمر استخدمه العلماء ولم يروا به بأسًا، وتصحيح خطأ ووهم يرى سعةً في استخدامه، فجمعتُ تصرُّفات أهل هذا الشأن صيانةً للمُخرِّج عن الزلل.

وسمَّيتُه:

«صيانة عمل المُخرِّج».

وقسمَّته على بابين:

الأول: «نظرات منهجية في ترتيب مصادر تخريج الحديث».

والثاني: «ضوابط عزو الحديث النبوي الشريف».

وبحثي ليس للمتمرِّس في التخريج الخبير به، وإنما لسواه ممن لم يَجرِد كتب أهل العلم حتى يَخبُر طريقتَهم وتصرُّفَهم في مثل هذا.

والمقصود من هذا البحث: أنَّ هناك طرائق للتخريج والعزو للمصادر الحديثية، وهي الجادَّة المسلوكة، لكنَّ العدول عنها «**أحيانًا**» لا يُتعقَّب فيه إلا بضوابط، وقد أبنتُ في هذا البحث عن طرائقِ التخريج والعزو، وجملةٍ من تصرُّفات أهل العلم في عُدُولهم عن هذه الطرائق.

وبالمثال يتَّضح المقال: ذكرتُ في هذا الكتاب أنَّ العلماء يمشون على الجادَّة في ترتيب المصادر، ولكنهم قد يخالفونها «**أحيانًا**»، ولكن ليس معنى مخالفتها عدم وجود طريقة جادّة في ترتيب المصادر.

مثال ذلك أنَّ الإمام ابن الملقن خرّج حديثًا فقال: «رواه أحمد والترمذي والنسائي وابن ماجه، قال الترمذي: حديث حسن صحيح»[١]، هذه هي جادَّته في مثل ذلك، أن يُقدِّم الإمام أحمد، ثم السنن الأربعة لها ترتيب معهود عند غالب أهل العلم، يُقدِّمون أبا داود، ويؤخِّرون ابن ماجه، ثم يوسِّطون الترمذي والنسائي، على خلافٍ في أيِّهما يُقدَّم منهما.

لكن نجد الإمام ابن الملقّن يخالِف هذا الترتيب «أحيانًا»، حتى إنه جاء في الموضع السابق نفسه، فقال: «رواه أحمد في مسنده، وأبو داود وابن ماجه في سننه، والترمذي في جامعه، ثم قال: حديثٌ حسن»[٢].

وهذا قد وضعته في محلِّه من البحث، وخرَّجتُ لهذا الصنيع من الإمام ومن غيره تخريجًا لطيفًا.

فالأمرُ كما ذكرتُ هناك هيِّنٌ سهلٌ.

ولعلَّ من المستحسنِ ذِكر وَفَيات بعض المحدِّثين المُصنِّفين، ليُعلَم مَن المُتقدِّم منهم، ومَن المُتأخِّر، لاحتياج قارئ البحث لمعرفة ذلك، فأقول وبالله أستعين:

الإمام مالك بن أنس (ت١٧٩هـ)، والإمام أبو داود الطيالسي (ت٢٠٤هـ)، وعبد الرزاق الصنعاني (ت٢١١هـ)، والحميدي (ت٢١٩هـ)، وابن أبي شيبة (ت٢٣٥هـ)، وإسحاق بن راهُويَه (ت٢٣٨هـ)، وأحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، وعبد بن حميد

---

(١) «البدر المنير» (٧/ ٢٦٤).

(٢) «البدر المنير» (٧/ ٢٦٤).

(ت٢٤٩هـ)، والدارمي (ت٢٥٥هـ)، والبخاري (ت٢٥٦هـ)، ومسلم بن الحجاج (ت٢٦١هـ)، وابن ماجه القزويني (ت٢٧٣هـ)، وأبو داود السجستاني (ت٢٧٥هـ)، وأبو عيسى الترمذي (ت٢٧٩هـ)، وابن أبي الدنيا (ت٢٨١هـ)، وأبو بكر البزار (ت٢٩٢هـ)، وأبو عبد الرحمن النسائي (ت٣٠٣هـ)، وأبو يعلى الموصلي (ت٣٠٧هـ)، وابن الجارود (ت٣٠٧هـ)، ومحمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ)، ومحمد بن إسحاق بن خزيمة (ت٣١١هـ)، وأبو عوانة الإسفراييني (ت٣١٦هـ)، وأبو جعفر الطحاوي (ت٣٢١هـ)، والعقيلي (ت٣٢٢هـ)، وأبو علي بن السكن[1] (ت٣٥٣هـ)، وأبو حاتم بن حبان (ت٣٥٤هـ)، وأبو القاسم الطبراني (ت٣٦٠هـ)، وابن السُّنِّي (ت٣٦٤هـ)، وابن عدي (ت٣٦٥هـ)، وأبو الحسن الدارقطني (ت٣٨٥هـ)، وابن شاهين (ت٣٨٥هـ)، وابن منده (ت٣٩٥هـ)، وأبو عبد اللَّه الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥هـ)، وأبو بكر بن مَرْدُويَه (ت٤١٠هـ)، وأبو نعيم الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، وأبو الحسين البيهقي (ت٤٥٨هـ)، وأبو بكر الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ).

---

(١) له كتاب هو في عِداد المفقود، سماه «السنن الصحاح المأثورة»، وينقل عنه بعض أهل العلم باسم «سنن ابن السكن»، قال عنه ابن الملقن في «البدر المنير» (٣/ ٥٢٢): «وهو متساهلٌ في هذا التأليف»، يعني في تصحيحه.

ولكن نقل أبو الخطاب بن دحية في «التنوير في مولد السراج المنير» (ص ١٦٤) عن أبي الوليد بن الفرضي أنه قال: «مَن كان عنده مُصنَّف ابن السكن لم يَبْقَ عليه مِن الحديث كثير شيءٍ».

ويحتاج القارئ الكريم لمعرفة مَن تتلمذ على مَن، مِن هؤلاء الأئمة، في مبحث تقديم التلميذ على الشيخ، وغيره من المسائل في هذا الكتاب، **فأقول:**

- أبو داود السِّجستانيُّ تلميذ الإمام أحمد بن حنبل.
- والترمذيُّ تلميذ الإمام البُخاريّ.
- وابنُ السُّنّيّ تلميذ النَّسائيّ.
- وابنُ حِبانَ تلميذ ابن خُزيمة وأبي يعلى الموصليّ.
- والطبرانيُّ تلميذ البزّار.
- وابنُ مَرْدُويَه وأبو نعيم تلميذا الطَّبرانيّ.
- والدّارَقُطنيُّ والحاكمُ تلميذا ابن حِبان.
- والبيهقيُّ تلميذ الحاكم.

فكن على ذُكْرٍ مِن ذلك أثناء قراءة هذا الكتاب، لارتباط هذه الوَفَيات بأغلب مباحثه.

ولْيُعلَم أني لم أستقص كل مواضع الأمثلة التي وقفتُ عليها لكثرتها، فذكرتُ أمثلةً متكاثرةً، وتركت مثلها خشية الإطالة.

وقسمت الكتاب إلى بابين:

*** الباب الأول على ثلاثة مباحث:**

- **المبحث الأول:** ظهور التخريج وتطوره.

- **المبحث الثاني**: طرائق ترتيب المصادر الحديثيَّة عند التخريج منها.

- **المبحث الثالث**: نظرات في العدول «أحيانًا» عن طرائق التخريج.

* **والباب الثاني على ثلاثة مباحث:**

- **المبحث الأول**: ضوابط تختص بالإسناد.

- **المبحث الثاني**: ضوابط تختص بالمتن.

- **المبحث الثالث**: ضوابط العزو للمصادر الحديثية.

وختامًا أذكر المراجع التي جردتُها لهذا المشروع، مع العِلم أني استفدتُ من غيرها، لكن هذه الكتب هي التي جردتُها كاملةً، وسردتُها مرتبةً على تواريخ الوَفَيات، وهي:

١ - «**شرح مشكل الوسيط**» للحافظ ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ)، ٤ مجلدات.

٢ - «**خلاصة الأحكام**» للإمام النووي (ت٦٧٦هـ)، مجلدان.

٣ - «**شرح الإلمام بأحاديث الأحكام**» لشيخ الإسلام ابن دقيق العيد (ت٧٠٢هـ)، ٥ مجلدات.

٤ - «**تنقيح التحقيق**» للإمام ابن عبد الهادي (ت٧٤٤هـ)، ٥ مجلدات.

٥ - «**تخريج أحاديث الكشاف**» للإمام الزيلعي (ت٧٦٢هـ)، ٤ مجلدات.

٦ - «**نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية**» للإمام الزيلعي، ٤ مجلدات.

٧ - «**المعتبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر**» للإمام الزركشي (ت٧٧٢هـ)، مجلد.

٨ - «**تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب**» للحافظ ابن كثير (ت٧٧٤هـ)، مجلد.

٩ - «**إرشادُ الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه**» للحافظ ابن كثير، مجلدان.

١٠ - «**تذكرة الأحبار بما في الوسيط من الأخبار**» لابن الملقن (ت٨٠٤هـ)، مجلدان.

١١ - «**البدر المنير**» لابن الملقن، ٩ مجلدات.

١٢ - «**تذكرة المحتاج إلى أحاديث المنهاج**» لابن الملقن، مجلد.

١٣ - «**تحفة المحتاج على أدلة المنهاج**» لابن الملقن، مجلدان.

١٤ - «**إخبار الأَحياء بأخبار الإِحياء**» للحافظ زين الدين العراقي (ت٨٠٦هـ)، مجلد.

١٥ - «**التوسُّط المحمود في شرح سنن أبي داود**» لأبي زرعة بن العراقي (ت٨٢٦هـ)، مجلدان، طبع مؤسسة علم.

١٦ - «موافقة الخُبر الخَبر» للحافظ ابن حجر (ت٨٥٢هـ)، مجلدان.

١٧ - «نتائج الأفكار» لابن حجر، ٦ مجلدات، طبع دار ابن كثير، والمجلد المفرد طبع دار الفاروق الحديثة.

١٨ - «التلخيص الحبير» للحافظ ابن حجر، ٤ مجلدات.

١٩ - «الأجوبة المرضية» للإمام السخاوي (ت٩٠٢هـ)، ٣ مجلدات.

وفي الختام...

فإني أردتُ بكتابة هذا البحث التخفيف من غُلواء بعض طلبة العلم الذين يشتدُّون في الإنكار على مَن يراعي ترتيبًا واحدًا ثابتًا، والخلاف في ذلك سائغ، وأيضًا فأحيانًا لا يَنشط العالِم للتدقيق في ترتيب التخريج فيخرج عن جادَّته كما سيأتي في ثنايا هذا البحث.

أرجو أنْ يُقدِّم هذا البحث صورةً واضحةً عما أردتُ إيصاله، وأنْ يكون نواةً لمزيد دراسة عن هذا الموضوع الهامّ المبثوث في ثنايا تصرُّفات الأئمة، ولا أدَّعي الكمال والاستقصاء، ولكن حسبي أني بذلتُ جهدي.

وأشكر كل مَن نظر في هذا البحث وأبدى ملاحظات زيَّنت البحث، وأخصّ منهم بالذِّكر جدِّي الشيخ أبي إسحاق الحُوَيني، والدكتور مازن السرساوي.

كما أشكر شيخي الدكتور محمد إسماعيل المقدِّم، فقد شجَّعني على كتابة هذا البحث، وقرأه وأبدى ملاحظات. فجزاهم اللَّه عني خير الجزاء وأحسنه وأكمله.

وكتبه

عمرو عبد العظيم الحُوَيني

كفر الشيخ - مركز الرِّياض - قرية حُوَيْن

١٥ ذو الحجة ١٤٤٣هـ/ ١٤ يوليو ٢٠٢٢م

المبحث الأول

ظهورُ التخريج وتطوُّره

بدأت مسألةُ تخريج الحديث - بمعنى عزوه للمصادر الحديثية - حسب ما وقفتُ عليه، في القرن الثالث الهجري[١]، فأقدمُ نصٍّ وقفتُ عليه في هذا المعنى ما ذكره الإمام أبو زرعة الدمشقي (ت٢٨١هـ)، حيث قال: «صحيحٌ، أخرجه مسلم، عن محمد بن إسحاق الصغاني، عن أبي مسهر الغساني الدمشقي، عن عبد اللَّه بن عبد الرحمن الدارمي، عن مروان ...»[٢].

نعم، معظم مَن وقفتُ عليهم قبل الإمام البيهقي كان غالب تخريجهم من الصحيحَين على وجه الخصوص، منهم:

الإمام أبو بكر محمد بن جعفر بن الأبياري (ت٣٦٠هـ) في «حديثه»[٣]،

---

(١) لا كما يدَّعيه بعضُ الباحثين مِن أنَّ أول مَن استخدم التخريج بمعنى عزو الحديث إلى مصدرٍ مُسنَد هو الإمام البيهقي!

(٢) «الفوائد المُعلَّلة» (ص ٧٩).

قال الدكتور مازن السرساوي حفظه اللَّه فيما أرسله لي من مُلاحظات على هذا الكتاب: «يخالجني شك أنها مِن كلام ابن أبي العُقب راوي الكتاب عن أبي زرعة».

قلتُ: لا يُستبعَد ذلك، ولكن إلى أنْ يثبت هذا بدليل فالاستشهاد به محتمل، واللَّه أعلم.

(٣) (رقم ٣٤ - مخطوط)، قال بعد روايته لحديث بسنده: «أخرجه البخاري».

والإمام أبو الحسن الدارقطني[1] (ت٣٨٥هـ)، والإمام أبو عبد اللَّه بن منده[2] (ت٣٩٥هـ)، والإمام أبو عبد اللَّه الحاكم[3] (ت٤٠٥هـ)، والإمام عبد الغني بن سعيد الأزدي (ت٤٠٩هـ)، وابن بشران (ت٤١٥هـ) كما في «فوائده»[4]، والإمام اللالكائي (ت٤١٨هـ) في «شرح أصول الاعتقاد»[5]، ومسافر بن محمد بن حاجي الدمشقي (ت٤٢٠هـ) في كتابه «الأربعين في فضائل ذِكر رب العالمين»، والقاضي القُضاعي (ت٤٥٤هـ) في كتابه «مسند الشهاب»، والإمام البيهقي (ت٤٥٨هـ)، والإمام الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، وغيرهم.

وإنما قلت: «معظم»؛ لأني وقفتُ في كتاب «الإيمان» لابن منده،

---

(١) من أمثلة عزوه لأحاديث بعد روايته لها بسنده: في «السنن» (١/ ٣٩٦ رقم٧٧١) قال بعد ذكره لهذا الحديث بسنده: «أخرجه البخاري عن أبي الوليد بهذا الإسناد، وأخرجه مسلم عن أحمد بن سعيد الدارمي، عن أبي علي الحنفي، عن سلم بن زرير».

(٢) من أمثلة عزوه لأحاديث بعد روايته لها بسنده: قوله في كتاب «الإيمان» (١/ ١٧٣ رقم٣٢): «هذا حديث صحيح أخرجه الجماعة إلا النسائي»، و(١/ ٢٤٧رقم١١٣) قال: «وهذا إسناد صحيح أخرجه النسائي».

(٣) يراجع «المستدرك» له.

(٤) (ص ١٩٤ رقم ٥٨٨) قال بعد روايته الحديث بسنده: «رواه البخاري عن يوسف بن موسى، عن أبي نعيم».

(٥) يعزو فيه للبخاري ومسلم وأبي داود والترمذي وابن خزيمة وابن عدي:
قال (٢/ ٣٧٦رقم٥٦٣): «أخرجه البخاري ومسلم والعلماء كافة».
وقال (٤/ ٦٥٢رقم ١٥١٨): «أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والعلماء كلهم، وأجمعوا على صحته».
وقال (٤/ ٩٠١ رقم ١٥١٨): «أخرجه ابن عدي، وهو صحيح على شرط مسلم».

وكذا «شرح أصول الاعتقاد» للالَكائِيِّ، على تخريجهما لأحاديث ذكراها بإسنادهما لغير الصحيحين[١].

غير أنَّ ظهور التخريج من الكتب إنما ظهر بجلاء بداية القرن السابع الهجري، وكان الاعتماد قبل ذلك على رواية الحديث بسند المُخرِّج له.

فالقرن الخامس تُوفي في بدايته الإمام الحاكم صاحب «المستدرك»، وجاء بعده جماعة من أهل العلم ممن يروُون الحديث بإسنادهم مباشرة، وقلَّما يعزو أحدهم إلى مصدرٍ مسند، مثل الإمام البيهقي وابن حزم وابن عبد البر والخطيب البغدادي وغيرهم.

ثم جاء علماء القرن السادس فمشَوا على خُطى مَن سبقهم من رواية الحديث بأسانيدهم كابن عساكر وابن الجوزي وغيرهما.

حتى جاء القرن السابع الهجري، فبدأت مسألة التخريج والعزو للمصادر الحديثية تظهر بجلاء على يد الإمام النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٢]، كما نصَّ على ذلك الحافظ زين الدين العراقي في مقدمة كتابه «إخبار الأحياء

(١) مرَّ أن ابنَ منده عزا للنسائي وابن خزيمة، وأنَّ اللالكائي عزا لأبي داود والترمذي وابن خزيمة وابن عدي والساجي.

(٢) هذه الأسبقية من الإمام النووي يختصُّ بها الفقهاء من ناحية التخريج والعزو والحكم على الأحاديث صحَّةً وضعفًا، ولا يُقصَد بها التأريخ للتخريج عند المحدِّثين.
أفادَه الدكتور مازن السرساوي حفظه اللّٰه.

بأخبار الإحياء»[١]، حيث قال: «كانت عادة المتقدِّمين السكوت على ما أوردوه من الأحاديث في تصانيفهم **من غير بيانٍ لـمَن أخرج ذلك الحديث** من أئمة الحديث، ومن غير بيان الصحيح من الضعيف إلا نادرًا، وإن كانوا من أئمة الحديث، ولكنهم مشَوا على قاعدةِ مَن تقدَّمهم من الفقهاء، حتى جاء الشيخ محيي الدين النووي رضي الله تعالى عنه وأرضاه، فصار يسلُك في تصانيفه الفقهية الكلامَ على الحديث، **وبيانَ مَن خرَّجه**، وبيانَ صحته من ضعفه. وهذا أمرٌ مهمٌّ مفيدٌ، فجزاه الله تعالى خيرًا، لأنه تحمَّل عن ناظرِ كتابه التطلُّب لذلك من كتب الحديث. والمتقدِّمون يُحيلون كلَّ عِلمٍ إلى كُتبه، حتى لا يُغفل الناس النظر في كل علم من كتب أهله ومظانّـه».

وأُردِفُ هذا النقل الهام بتوضيحٍ لا يقلُّ في أهميّته عنه، وهو أنَّ هناك فرقًا بين المحدِّثين قبل القرن السابع الهجري، وبين غيرهم سواء كانوا فقهاء أو مهتمين بعلم الحديث ممن جاءوا بعد ذلك، فالمحدِّثون قبل القرن السادس الهجري كانوا يعتمدون في حكاية الحديث على أسانيدهم، أو التخريج من مصادر مشهورة كالصحيحين وغيرهما، وكان المقصود بالتخريج عندهم أحيانًا أصل الحديث، فقد يروي أحدهم حديثًا بسنده، ثم يُردِفُ رِوايتَه بقوله: «أخرجه الشيخان»، أو «أخرجه البخاري»، ونحو ذلك، ويكون الحديث في الصحيحين

(١) (ص ١١٤ ط دار ابن حزم).

في معجم الصحابة، والطبراني في الكبير والعشَرة، والبزار في مسنده، والخرائطي في المساوئ»[١].

وبعد التطواف في هذا المبحث الأخير يتبيَّن لنا أنَّ للعلماء طرائق في ترتيب المصادر، لكنهم قد يَعدلون عنها «**أحيانًا**» كما قد بيَّنت، فلا يتعنَّتَنَّ مُتعنِّت ويُشدِّد فيما يسَّروا، ويتعقَّب فيما لم أقف على مَن تعقَّب فيه، فالأمر سهل ويسير **طالما لم يتَّخِذه المُخرِّج طريقةً له وجادَّةً يلتزمها**، فقد رأيتَ - أراكَ اللَّه الخير - أنَّ أغلبهم «قد» يقدِّمون ما حقه التأخير ويؤخِّرون ما حقه التقديم، لكنَّ جادَّتهم وطريقتَهم معروفة، ومنهجيتهم قد أوضحتُها من قبل.

* * *

(١) (ص ٤٤٠).

المبحث الثاني
ضوابط تختصّ بالمتن

الضابط الأول

ينبغي مراعاة الألفاظ في التخريج.

ومعناه:

هذه من المسائل التي دندَن حولها أهل العلم، ومعناها: أنه لا يُعزا لكتابٍ لفظُ كتابٍ آخر، أو لفظُ حديثٍ آخر، وكذلك لا يُعزا لكتابٍ لفظٌ يكون بعضُه فيه وبعضه في مصادر أخرى، وهكذا.

ومثاله:

- أنَّ **الحافظَ ابنَ القطان الفاسيَّ** قال: «لا ينبغي لمن نقل من كتابٍ أنْ يعزو إليه لفظ غيره»[١].

- أن **الإمامَ الزيلعيَّ** خرَّج حديث «قد عفوتُ عنك، والإسلام يجُبّ مان كان قبلَه»، فقال: «وكثير من الفقهاء يعزو هذا الحديث لمسلم، وهو

(١) «بيان الوهم والإيهام» (٢/ ١٥١).

المبحث الثالث

ضوابط العزو للمصادر الحديثية

الضابط الأول

أقلُّ الـرِّواية عزوُ الحديث إلى مصدره.

ومعناه:

أنَّ المقصودَ من الـرِّواية هو ذِكرُ الحديث، فأقلُّ ذلك هو عزوه لمصدرٍ من المصادر الـمُسنَدة، ولا يُـذكَر الحديث دون عزوٍ، فذلك مما يُـتعقَّب به.

ومثاله:

- أنَّ **الحافظَ ابنَ حجر** تعقَّب الإمام القرطبي قائلًا: «وذكَـرَهُ القرطبيُّ عن ابنِ عباسٍ بغيرِ سندٍ ولا عزوٍ للـمُخرِّجِ، وهو مما يُعابُ به»[١].

- وأنَّ **الإمامَ العينيَّ** قال: «فالحديث الأول: لمالك في عدم جواز المسح للمسافر، والثاني: أنه غير مؤقت، وكذا نقله الأترازي عن

---

(١) «نتائج الأفكار» (ص ١٨٨ ط الفاروق الحديثة).

الضابط الثاني

لا يُـخرَّجُ الحديث إلا مِن مصدرٍ مُسنَد، ولا يُعدَلُ عن ذلك إلا عند عدم وجوده مُسنَـدًا.

ومعناه:

أنه لا يُخرَّج حديث إلا من مصدرٍ مُسنَدٍ حتى تبرأ عُهدَة الناقل، وإلا فكيف يُعرَفُ صحيح الحديث من سقيمه بدون إسناد الحديث!

والعبرةُ عند مَن يقومُ على تخريجِ كتابٍ هي الإسناد، فكلُّ كتابٍ لا يكون مُسنَدًا لا يُـفيدُ العزوُ إليه شيئًا، والمتأمِّلُ في كتب التخريج يرى هذا الأمرَ بجلاءٍ، فهم لا يذكرون كتابًا ولا يُخرِّجون منه ما لم يكن مُسندًا، إلا في حالات مخصوصة.

ومثاله:

- أنَّ **الإمامَ ابنَ القطان** الفاسيَّ قال: «ولما ذكره أبو حاتم البستيُّ في كتابه، ذكر مما روى عن مالك هذا الحديث بعينه، إلا أنه لم يوصل إليه الإسناد، فلا أقنع بهذا للحديث نِسبَـة»[١].

- أنَّ **الشيخ الألباني** تعقَّب الدكتور البوطي قائلًا: «عزوه القصة لابن هشام واعتماده عليه فيها دون الآخرين لا فائدة منه، بل هو قلبٌ

---

(١) «بيان الوهم والإيهام» (٢/ ٣٠٢).

كذا رواه أبو يعلى الموصلي في مسنده. قلتُ: عزوُ هذا إلى أبي يعلى عجبٌ، فهذا في الصحيحَين أنهم ثمانية، فعزوُه إليها أَوْلَـى»[١].

- والحافظَ ابنَ حجر العسقلانيَّ (ت٨٥٢هـ)، تعقب الإمامَ النوويَّ اقتصارَه في العزو إلى ابن ماجه وابن السني، والحديث عند النسائي وأحمد[٢].

قلتُ: والتنصيص على هذه المسألة قديم، قبل مَن ذكرت، فقد كان الفقهاء في القرنين الخامس والسادس يفعلون ذلك، فيعزون لمصادر فرعية، والحديث في مصادر أصلية، فاستدرك عليهم الإمام ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ) قائلًا: «ورأيتُ جمهور مشايخنا يقولون في تصانيفهم: دليلنا ما روى أبو بكر الخلال بإسناده عن رسول اللَّه، ودليلنا ما روى أبو بكر عبد العزيز بإسناده، ودليلنا ما روى ابن بطة بإسناده، وجمهور تلك الأحاديث في «الصحاح» وفي «المسند» وفي «السنن»، غير أنَّ السبب في اقتناعهم بهذا: التكاسلُ عن البحث»[٣].

* * *

(١) زيادة قوله: «فعزوه إليها أولى» من «البدر المنير» (٩/ ٤٠٨).

يراجع لابن الملقن أيضًا: «البدر المنير» (١/ ٦٦٩و٩/ ٤٠٨)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٩/ ١٣٤و١٤١)، و«تذكرة الأحبار» (١/ ٥٤٦ - ٥٤٧ بتحقيقي).

(٢) «نتائج الأفكار» (١/ ١٣٨).

ويراجع له: «فتح الباري» (١/ ١٥٨و٣٤٠ و٢/ ٣٤ و٣/ ١٢٨ و٨/ ١٣٧ و٧١٧ و١٠/ ٥٣ و١٣٨و١٢/ ٣٥٦ و١٣/ ٢٧٣).

(٣) «التحقيق في أحاديث الخلاف» (١/ ٢٣).

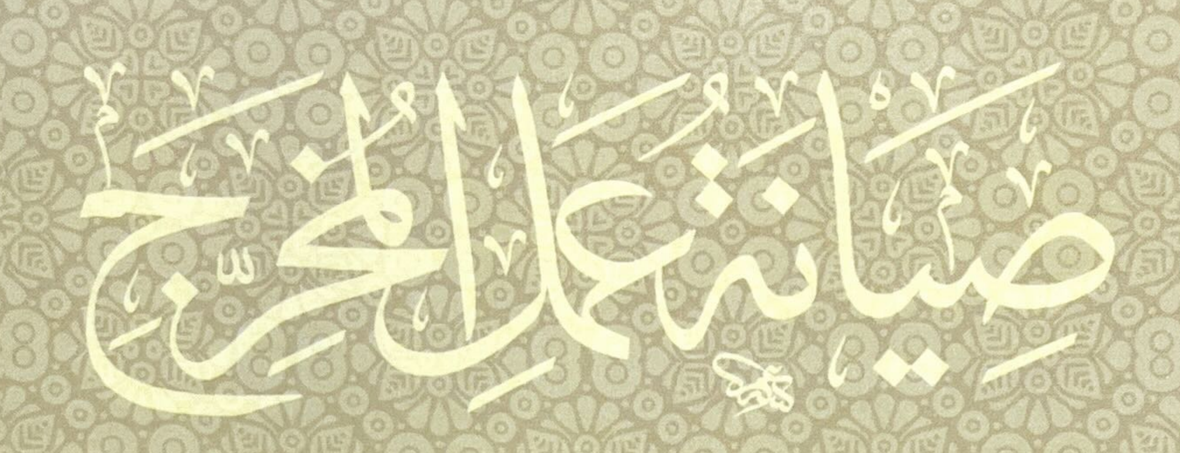
في كتاب التعاليق، والله أعلم»[١].

* * *

(١) «نصب الراية» (٤/ ٩٢).

فهرس المحتويات

* * *



@endweeh
00966-593692264





المديهش

تعديل ملف شخصيّ

قناة المديهش العلمية

@ibrah_almdehesh

حساب ((غير تفاعلي)) يهدف لنشر محتوى قناة إبراهيم المديهش العلمية التيليقرامية t.me/ibrahim_almdeh...

انضمّ في سبتمبر ٢٠٢١

• متابِع ١,٠٥٧ المتابِعون

المنشورات الردود المميزة المقالات الوسائط

مُثبّت

المديهش

قناة المديهش العلمية @ibr... · ٢٠٢١/٩/٢٦

#قناة_إبراهيم_المديهش_العلمية في التيليقرام

♦️ قناة علمية تُسامِر (أهل العلم): بكُتُب، ومقالات، وفوائد شرعية وأدبية وتاريخية... من تراث السابقين، ومعه، وبه، وإليه.

🔷 رابط القناة:

t.me/ibrahim_almdeh...